المقدمة:

الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم المعاصر إلي عالمين أحدهما غني متقدم والأخر فقير متخلف، وقد أدت تلك الظروف إلي طرح قضية التنمية الاقتصادية بإعتبارها أحدي القضايا الأساسية التي شدت إنتباه وإهتمام المجتمع الدولي بإعتبار أن التنمية قضية الإنسان نفسه وهدفه.

وقد أتسمت تلك الفترة بأتساع كثافة الجهود التنموية التي بذلتها العديد من دول العالم لإحداث التنمية الاقتصادية، ولكن لم تحقق طموحات الكثير منها وذلك لقصور الموارد المتاحة لديها أو لعدم ترشيد استخدامات هذه الموارد.

ولذا رأت كثير من الدول أن تخطط لاستخدامات مواردها لتحقيق هدف التنمية، فأخذت بأسلوب التخطيط الاقتصادي" Economic Planning" كعلم وممارسة عملية لتوجيه مواردها المادية والبشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً لوجود علاقة قوية وحتمية بين كل من التنمية والتخطيط لكونهما علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، وبما أن عملية التخطيط تسعي لتغير الواقع والانتقال بالمجتمع إلي وضع جديد، يقتضي أن يكون التخطيط في إطار المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فيه.

وبالتالي لا نتوقع أن يكون هنالك تخطيط بدون معرفة ودراسة المجتمع والإقليم المراد استغلال موارده وتطويرها وليس ذلك بمعزل عن معرفة العوامل البيئية المحيطة به والمؤثرة فيه لأن مشاكل أي مجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن فصلها عن البيئة التي يعيش فيها، وهذا أسهم بدوره في تطوير موضوع التخطيط الإقليمي "Regional Planning" الذي يهتم بدراسة البيئة والموارد الطبيعية والبشرية سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة في رقعة محددة من الأرض "إقليم" "Region"*[1] لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة واستغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] *Region may by Political or Economic
-A Political region is geographic area designated as governmental administrative unit or dependent territory.
-An economic region is an area with common economic and social problems induced by natural or other condition. Like ariver basin or an area with out adequate supplies of water for agriculture "Albert Waterston page 22

فإقامة التخطيط القومي للتنمية "National Planning "علي قاعدة التخطيط الإقليمي يؤكد علي أن برامج ومشاريع التنمية تعكس الإمكانيات والاحتياجات الحقيقية لكل إقليم، وهذا من شأنه أن يحقق تنمية متوازنة بين الأقاليم وداخل كل إقليم وذلك في إطار من التخصص"Specialization" والتكامل الإقليمي في داخل الدولة الواحدة.

مشكلة الدراسة:

برزت الحاجة للتقييم والنظر في تنفيذ الخطط التنموية بالسودان بعد قيام الحكم الإتحادي وتقسيم البلاد إلي ولايات وأقاليم، وبالأخص خطط التنمية الإقليمية بولاية النيل الأبيض التي نشأت في إطارها بعض مشاريع التنمية الزراعية والصناعية، إلا أن ضعف أداء هذه المشاريع التنموية(مشاريع السكر) حال دون تحقيقها لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية.

فهل هذه المشاريع هي انعكاس لواقع وإمكانيات الولاية الاقتصادية.؟

وإلي أي مدي أُعتمد في تأسيسها علي أسس التخطيط التنموي؟ وما مدي مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولاية.؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة بصورة عامة من حاجة البلاد لمثل هذه الدراسات التي تقوم بإعادة النظر والتقييم لخطط التنمية بالسودان وذلك بعد تقسيم البلاد إلي ولايات تسعي كل منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها.

كما أنها تسهم بصورة خاصة بإلقاء الضوء علي مشكلات ولاية النيل الأبيض التنموية، وتسعي لتحديد إمكانياتها المادية والبشرية وتحديد مدي كفاية مواردها المتاحة لإقامة مشاريع التنمية وذلك من خلال العمل علي تطوير موارد الولاية وتحسين مستوي معيشة ساكنيها وتحقيق رفاهيتهم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لإعطاء تقييم عام لخطط التنمية في السودان وبالأخص مشاريع التنمية الإقليمية بولاية النيل الأبيض وذلك عن طريق الأتي:

1- تقويم مشاريع وخطط التنمية ومعرفة دورها في تنمية وتطوير الولاية وأثرها علي معدلات الهجرة والنزوح إلي الحضر.

2- معرفة أثر قيام مشاريع السكر بالولاية علي خفض معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة لمواطني الولاية.

3- معرفة أثر خطط التنمية الإقليمية علي تحقيق مبدأ التنمية المتوازنة بين المركز والولايات.

4- معرفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع السكر بالولاية.

5- تقويم أثر مشاريع وخطط التنمية الإقليمية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية.

6- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بالولاية وتقديم مقترحات لزيادة فعالية استخدامها.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفرضيات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي:

1- أن خطط وبرامج التخطيط التنموي في الولاية لم تأخذ في اعتبارها قضايا واحتياجات المجتمع لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- مواطنو الولاية والمجتمع المحلي لهم مشاركة فاعلة في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الإقليمية والمحلية.

3- المجتمعات المحلية المحيطة بمشاريع التنمية بالرغم من أنهم المستهدفون بالتنمية إلا أنهم أقل حظاً في برامج التنمية الاجتماعية.

4- الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المشاريع التنموية (مشاريع السكر) لا تلبي رغبات وطموحات المواطنين بالمنطقة.

5- أن برامج التنمية الاجتماعية والخدمات التي تقدمها مشاريع السكر بالولاية تفتقر إلي عملية المتابعة والتقويم.

منهجية الدراسة وأدواتها:

استخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي والإحصائي لاستقراء الواقع،كما اختارت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة والدراسة الميدانية كمنهج تطبيقي وذلك للاتي:

1/ يتميز منهج دراسة الحالة بقوة البيانات وسهولة عرض المعلومات وقربها من الحقيقة.

2/ تتميز أيضا الدراسة الميدانية بمساعدتها علي إدراك الحقائق المراد دراستها وتوضيحها.

وكما تستخدم الدراسة أيضاً الإستبانة(Questionnaire) لقياس الأثر أو البعد الاقتصادي والاجتماعي لخطط ومشاريع التنمية بالولاية.

المصادر والمعلومات:

اعتمدت الدراسة علي عدة مصادر لجمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية كالمقابلة الشخصية والملاحظة والإستبانة، والمصادر الثانوية مثل الكتب المرجعية وبعض الدراسات ذات الصلة كالتقارير الرسمية والإحصاءات والبيانات الخاصة بالولاية ومشاريع التنمية محل الدراسة.

حدود الدراسة:

1/الحدود المكانية للدراسة حسب الحدود الإدارية المرسومة لولاية النيل الأبيض عند إنشاءها في عام 1994م.

2/ الحدود الزمانية للدراسة من عام 1980م إلي عام 2009م.

محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة في الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء قيامه بعملية البحث وجمع المعلومات الأولية من مجتمع الدراسة وهي الأتي:

1/ قلة الكتابات والدراسات التي تناولت تقييم خطط التنمية الاقتصادية بالولاية والمشروعات المصاحبة لها.

2/ صعوبة إجراء المقابلات مع مديري الإدارات العليا بمشاريع السكر، وبعض التنفيذيين بالوزارات في الولاية والحصول منهم علي المعلومات.

3/ صعوبة الحصول علي المعلومات وبخاصة في مجمعات قري العمال(الكنابي) بمشاريع السكر، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد للحصول علي المعلومات المطلوبة.

هيكل الدراسة:

جاء هيكل الدراسة مشتملاً علي خمسة فصول وعدد من المباحث غطت كل الجوانب المتعلقة بالدراسة، هذا بالإضافة إلي النتائج والتوصيات.

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أساسيات البحث والتي تشمل الأتي:1/المقدمة 2\ المشكلة 3/الأهمية 4/ الأهداف 5/الفروض 6/المنهجية 7/ مصادرالدراسة 8/ حدود الدراسة 9/ محددات الدراسة 10/ تنظيم هيكل الدراسة 11/ الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يتناول مفهوم التخطيط وأنواعه وأهدافه، وتناول علاقة التخطيط بالتنمية الاقتصادية، ونظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة، كما تعرض إلي مفهوم التخطيط الإقليمي وأهدافه، ثم تناول نظريات التنمية الإقليمية.

الفصل الثاني: التخطيط التنموي في السودان

تتطرق إلي تجربة السودان في مجال التخطيط التنموي، ثم مراحل وأهداف خطط التنمية في السودان، ثم تطرق إلي تخطيط التنمية الإقليمية في السودان.

الفصل الثالث: التخطيط للتنمية في ولاية النيل الأبيض

تناول مقومات التنمية الطبيعية والبشرية والمادية بالولاية، وتناول النشاط الإنتاجي في القطاعات الثلاث، ثم تطرق إلي تخطيط التنمية الزراعية والصناعية وتخطيط الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة

يتناول منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، الاستبيان والمقابلة، والصدق والثبات الإحصائي، والأساليب الإحصائية المستخدمة، هذا بالإضافة إلي طرق عرض البيانات وتحليلها.

الفصل الخامس: اختبار الفرضيات:

النتائج والتوصيات:

المصادر والمراجع:

الملاحق:

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسات سابقة تجمع وتربط مابين التخطيط للتنمية من جهة والتخطيط الإقليمي من جهة أخري، لذا استعان الباحث ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة من حيث الأسلوب والمنهج ومن أهم هذه الدراسات الأتي:

1/ دراسة عماد الدين حسن مصطفي(2000) رسالة دكتوراه اقتصاد بعنوان: The impact of inadequate and insufficient Information system on the planning an practices in the Developing countries with particular Reference to Sudan

قامت فكرة الدراسة علي أن الممارسة التخطيطية في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة لم تتوصل إلي ما هو متوقع منها بشأن رفع مستويات المعيشة لدي الأفراد وتحسين مستوي الأداء الاقتصادي بصورة عامة. فعدم كفاية نظام

المعلومات والبيانات في الدول النامية باعتبارها السبب الرئيسي في ضعف الممارسة التخطيطية ومن ثم النتائج المترتبة عليها.

ولإثبات هذه الفرضية اختارت الدراسة حالة السودان لتكون مثال لبعض الدول النامية حيث استعرضت الدراسة كل الجوانب التحليلية للممارسة التخطيطية من قبل الاستقلال وحتى مضطلع التسعينات. وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج يمكن أن نجملها في الأتي:

1-أن نظام الحسابات القومية السائد في الدول النامية صمم أساساً لمعالجة قضايا الدول المتقدمة ومن ثم فإن أدوات التخطيط المستخدمة تعبر عن هذه القضايا.

2- أن أي نظام للبيانات الاقتصادية لابد أن يصمم وفقاً للنماذج الاقتصادية والفكر الاقتصادي والتنموي المختار للدولة المعنية.

وأوصت الدراسة بالأتي:

1- ضرورة إجراء المسوحات المتخصصة كالمسوحات الصناعية والزراعية ومسوحات ميزانية الأسرة وذلك بصورة دورية منتظمة.

2- تطوير أجهزة الإحصاء وجمع البيانات من حيث الكادر البشري ومن حيث المعدات والأجهزة المستخدمة.

3- رفع الوعي الإحصائي والمعلوماتي لدي كافة الأطراف المعنية والمستفيدة من البيانات والمعلومات الإحصائية.

2- دراسة التجاني نقطة أسوم(2007) رسالة دكتوراه إدارة عامة بعنوان:

تقويم عمليات تخطيط مشروعات التنمية الإقليمية وتنفيذها ومتابعتها في السودان(دراسة حالة ولاية جنوب كردفان) للفترة من 1995م-2005م.

تحدثت الدراسة عن إن التخطيط للتنمية يشكل الإطار الموجه لتحقيق الأهداف التي ترمي الدولة لتحقيقها، ويستوجب ذلك دراسات مكثفة للبيئية والمنطقة المراد تنميتها، ومن ناحية أُخري تناولت الدراسة معظم الجوانب ذات الصلة بعملية التخطيط مثل

الكوادر التخطيطية ودورها في وضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها والإمكانات المادية المتوفرة لها.

وأهم النتائج التي توصل إليها البحث هي:

1- أن لا يتم ترشيد الموارد والاستغلال للإمكانيات إلا بإتباع أسلوب التخطيط.

2- أن التقارير والزيارات من المعايير الأساسية لمتابعة وتنفيذ مشروعات التنمية.

3- أن النزوح والترحال من العوامل المؤثرة علي مشروعات التنمية المحلية.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث:-

توفير الأمن والاستقرار والكوادر المؤهلة وإشراك المواطنين في تحديد الأولويات فيما يتعلق بالخدمات (تعليم، صحة، مياه) مما يساعد علي تنفيذ تلك المشروعات.

3- دراسة ندي محمد حسين الشامي (2002) رسالة ماجستير علوم سياسية بعنوان: الفدرالية والتنمية في السودان تجربة ولاية النيل الأبيض.

تناولت الدراسة تجربة الفدرالية بولاية النيل الأبيض ودورها في التنمية الاقتصادية وبالأخص في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه.

اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي لاستقراء الواقع، تم جمع بيانات الدراسة بالاستعانة بالتقارير الرسمية والإحصاءات الخاصة بالولاية.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها أن الحكم الفدرالي بالرغم من إيجابياته لديه عدة سلبيات تمثلت في أن بعض المحليات لم تستطيع القيام بأعبائها كاملة وذلك لقلة مواردها الشيء الذي أنعكس في تدني الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بها.

4- دراسة عز الدين الشريف إسحاق(2007) رسالة ماجستير اقتصاد بعنوان: دور مشاريع الإعاشة في التنمية الاقتصادية بمنطقة الجبلين بولاية النيل الأبيض.

تمثلت مشكلة البحث في عدم نجاح مشاريع النيل الأبيض الزراعية في تحقيق الأهداف الاقتصادية من توفير الغذاء وامتصاص البطالة وزيادة الناتج القومي.

وهدفت الدراسة لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الجبلين بولاية النيل الأبيض اعتمدت الدراسة علي عدة فروض أهمها عدم استقرار السياسات الزراعية

بالولايـة تسـبب فـي تعطيـل التنميـة بالمنطقـة، واعتمـدت الدراسـة علـي المسـح الميـداني لمشروع الجبلين والتقارير السنوية والمقابلات الشخصية.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها توفر الموارد الاقتصادية التي تقوم عليها الزراعة بولاية النيل الأبيض وعشوائية السياسات الزراعية وعدم توفير التمويل اللازم من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الزراعية بولاية النيل الأبيض.

5- دراسة الصديق قرشي أحمد (2002) رسالة ماجستير إدارة عامة بعنوان:

الحكم المحلي في ظل الحكم الاتحادي وأثره علي التنمية الريفية

"تجربة ولاية النيل الأبيض" في الفترة من1991م-2001م

ركزت الدراسة علي الاهتمام بدور الحكم الاتحادي والمحلي وأثرهما علي التنمية بولايـة النيـل الأبـيض وذلـك مـن خـلال مسـتويات الحكـم الثلاثـي (الاتحـادي والـولائي المحلي)، وبالتركيز علي دور المشاركة الشعبية في إحداث التنمية المحلية بالولاية .

أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي التاريخي للدراسة واستخدمت الدراسة الإستبانة والملاحظة والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات الأولية.

توصـلت الدراسـة إلـي عـدة نتـائج أهمهـا مشـاركة المـواطنين بالمنطقـة فـي اتخـاذ القـرار يساعد علـي التخطـيط السـليم للتنميـة وتنفيـذها داخـل المجتمعـات المحليـة، كمـا توصـلت الدراسـة أيضـاً إلـي أن مسـاهمة الحكومـات الولائيـة والمحليـة فـي تمويـل بعـض المشـاريع التنموية سوف يؤدي إلي تطوير الولاية ونهضتها.

التعليق علي الدراسات السابقة:

نجد إن الدراسات السابقة التي تم استعراضها اهتمت بصورة عامة بعملية تحقيق التنمية من جوانب مختلفة (سياسية، وإدارية، واقتصادية)، إلا أنها لم تهتم بتقييم الخطط والمشاريع التنموية وإبراز دور التخطيط الإقليمي في التنمية بالاقتصادية.

الدراسة الأولي: أوضحت جانب مهم في العملية التخطيطية وهو دور المعلومات في عملية التخطيط ومؤكدةً علي إن السبب الرئيسي في ضعف الممارسة التخطيطية في الدول النامية والتي من بينها السودان هو عدم توفر نظام للمعلومات والبيانات.

الدراسة الثانية: أوضحت أهمية التخطيط للتنمية في تحقيق الأهداف القومية والإقليمية، وكما أكدت علي دور المتابعة في تنفيذ هذه المشاريع، ولكنها أهملت الجانب التطبيقي فيما يتعلق بهذه المشاريع ودراسة أثارها الاقتصادية والاجتماعية علي مواطنين تلك المنطقة.

الدراسة الثالثة: اهتمت بتجربة الفدرالية ودورها في التنمية بولاية النيل الأبيض المتمثل في تقصير الظل الإداري، كما إنها أكدت علي سلبيات الحكم الفدرالي المتمثلة في تدني مستوي تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لقلة الموارد.

الدراسة الرابعة: اهتمت معرفة المعوقات التي واجهت المشاريع الزراعية المروية بمحلية الجبلين بولاية النيل الأبيض، وعدم نجاح هذه المشاريع في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي قامت المشاريع من أجلها.

الدراسة الخامسة: ركزت علي إبراز مساهمة الحكم اللامركزي في عملية التنمية السياسية بتدريب القيادات من خلال ممارستها للعمل السياسي، إلا أن الدراسة لم تتطرق إلي أهمية التخطيط للتنمية من خلال مستويات الثلاث للحكم.

وهذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بأنها اهتمت بتقييم خطط التنمية في الولاية وبالأخص خطط التنمية الإقليمية (مشاريع السكر)، وذلك بالوقوف علي مستويات تحقيقها لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي حالت دون تحقيقها هذه المشاريع للتنمية في الولايات.